



مسح الموازنة المفتوحة لعام 2010 النتائج الرئيسية

فشل 74 دولة من إجمالي 94 دولة تم تقييمها في الوفاء بالمعايير الأساسية للشفافية والمحاسبية فيما يتعلق بموازنتها الوطنية.

- تم إجراء المسح في 94 دولة وكشف البحث أن 40 دولة لا تقدم معلومات ذات مغزى بشأن موازنتها.
- تتضمن البلدان الأسوأ أداءً الصين، والمملكة العربية السعودية، وغينيا الإستوائية، والسنغال، والعراق وهي البلدان التي تقدم القليل أو لم تقدم معلومات تذكر للمواطنين بشأن إنفاق الحكومة للأموال العامة.

- كشف المسح عن أن 7 من 94 بلد تضمنها المسح تصدر معلومات شاملة بشأن الموازنة. هذه الدول التي احتلت المراكز المتقدمة: جنوب أفريقيا، ونيوزلندا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والنرويج، والسويد، والولايات المتحدة.

بلغت نسبة التحسن نحو 20 بالمائة في متوسط الأداء لعدد 40 دولة التي تم قياسها على مدار المسوح الثلاثة المتتالية للموازنة المفتوحة، وهو ما يعد علامة إيجابية.

- يستخدم مؤشر الموازنة المفتوحة معايير موضوعية معترف بها دولياً لتحديد درجة لكل بلد فيما يتعلق بالشفافية على مقياس مكون من 100 نقطة.
- أشار المسح إلى وجود زيادة 9 نقاط في متوسط الدرجات على مؤشر الموازنة المفتوحة (من 47 في 2006 إلى 56 في 2010) بين 40 دولة تضمنها المسح في 2006، و2008، و2010.

- بعض التحسينات الكبيرة حدثت في بلدان ذات درجات منخفضة في السابق، مثل منغوليا وأوغندا، والتي بالرغم من عدم التزامها بأفضل الممارسات، ولكنها أحرزت تحسناً بمرور الوقت.

يمكن للحكومات تحسين الشفافية والمساءلة بسرعة وسهولة من خلال نشر جميع معلومات الموازنة التي تصدرها بالفعل على شبكة الإنترنت، ومن خلال الدعوة للمشاركة العامة في عملية الموازنة. وعلى المدى الطويل، نحتاج إلى مجموعة من الأعراف الدولية التي تطالب بالشفافية.

- لتحقيق تحسن في الشفافية، والمشاركة العامة، والإشراف على المدى القصير، توصي منظمة شراكة الموازنة الدولية بما يلي:

1. يجب أن تتيح الحكومات للجمهور جميع وثائق الموازنة التي تصدرها، والتي لا تتطلب أي جهد أو تكلفة إضافية من قبل الحكومة، ولكنها ستؤدي إلى تحسن كبير في شفافية الموازنات في أنحاء عديدة حول العالم؛

2. بدء الهيئات التشريعية في إجراء جلسات استماع عامة بشأن الموازنة؛

3. يجب أن يضع مدققو الحسابات آليات لمشاركة الجمهور بشأن المشكلات الخاصة والمتعلقة ببرامج بعينها وبشأن ما يجب تدقيقه حسابياً.

- على المدى الطويل، توصي منظمة شراكة الموازنة الدولية بالتحرك نحو وضع أعراف عالمية لشفافية الموازنة والمشاركة تقنن المبادئ والخطوط الإرشادية المقبولة على نطاق واسع. ومثل هذه الأعراف ستوفر لمنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والهيئات التشريعية أداة قوية لتعزيز التحسن داخل البلدان.

• وتتضمن التوصيات الأخرى:

1. كحد أدنى، يجب على البلدان التي لا توفر معلومات أو تقدم معلومات ضئيلة حول الموازنة نشر مشروع الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية، والموازنة المقررة، وتقارير تدقيق الحسابات، ويجب على الهيئات التشريعية في هذه البلدان أن تبدأ في تنظيم جلسات استماع حول الموازنة العامة قبل إقرار الموازنة.
2. يجب أن تعمل البلدان على تعزيز السلطة، والاستقلالية، وقدرات مؤسسات الإشراف على الموازنة، كما يجب السماح بمشاركة أكبر للجمهور كوسيلة لمزيد من الضوابط والتوازنات حول الموازنة.
3. على الجهات التمويلية والمانحة تشجيع شفافية الموازنة في البلدان التي تقدم لها المساعدات من خلال تقديم الحوافز للبلدان التي تقدم ممارسات أفضل للشفافية وتقديم المساعدة الفنية للبلدان الساعية لتحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة في نظمها الخاصة بالمحاسبة.

إن مسح الموازنة المفتوحة هو المقياس الوحيد المستقل والمقارن والدوري للشفافية والمساءلة المتعلقة بالموازنات في جميع أنحاء العالم، والذي يصدره خبراء مستقلون في مجال الموازنات وغير موالين للحكومات الوطنية.

- يقيس المسح ما إذا كانت الحكومات تصدر وتنشر للجمهور الوثائق الثمانية الأساسية للموازنة المطلوبة بموجب الممارسات الجيدة الدولية، وكذلك ينظر في الإشراف الفعال على الموازنة والمشاركة العامة في صنع القرار الخاص بالموازنات الوطنية.
 - تم مسح 59 بلداً في 2006، و85 في 2008، و94 في 2010، وتمت جميع هذه المسوح باستخدام معايير مقبولة دولياً لإصدار تقييمات موضوعية للشفافية، فيما يعرف بمؤشر الموازنة المفتوحة.
 - في مسح 2010، استكمل هؤلاء الخبراء استبيانات تتضمن 123 سؤالاً قائمة على الوضع الفعلي لشفافية الموازنة في بلدانهم. بعد ذلك، تم: (1) مراجعة هذه البيانات بشكل مستقل من قبل خبيرين دون تحديد هويتهما وغير موالين للحكومة الوطنية، و(2) مراجعة البيانات من قبل العاملين بمنظمة شراكة الموازنة الدولية والذين راجعوا الإقتباسات والتعليقات المقدمة لتبرير إجابات الباحثين. بالإضافة إلى ذلك، دعت منظمة شراكة الموازنة الدولية الحكومات الوطنية في 88 من الدول التي تناولها مسح 2010 للتعليق على الاستبيانات المستوفاة لكل منها. وأخيراً قام العاملون بمنظمة شراكة الموازنة الدولية بالتحكيم بين التعليقات التي قدمها المراجعون، وتلك التي قدمتها الحكومات التي ردت على طلبات التعليق وقاموا بتحديد الإجابات النهائية بالتشاور مع الباحثين.
- إن المزيد من الشفافية يمكن عملية الإشراف، والوصول بشكل أفضل للانتماء، وخيارات سياسية أفضل، وكذلك المزيد من الشرعية.**

- دون إمكانية الوصول إلى المعلومات، لا يمكن للمشرعين، ومدققي الحسابات، ومجموعات المجتمع المدني، والإعلام، والجمهور الأوسع المشاركة بفعالية في صنع القرار أو وضع السلطة التنفيذية موضع المساءلة بشأن استخدام الموارد العامة.
- تعزز الشفافية والمشاركة العامة مصداقية الخيارات السياسية وفعالية السياسات.
- يمكن أن يؤدي غياب الشفافية إلى اختيار البرامج غير المرغوب فيها أو غير الملائمة وكذلك إلى الفساد وإهدار النفقات.

- يمكن لشفافية الموازنة أن تعود بالفائدة المالية على البلدان، حيث أن زيادة شفافية الموازنات ستؤدي إلى وصول أفضل للأسواق المالية الدولية وتقليل تكاليف الاقتراض.
- **تكشف البيانات وجود علاقة قوية بين غياب الشفافية والمساعدة في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على عوائد النفط والغاز، وتلقي مبالغ كبيرة من المساعدات الخارجية، وكذلك التي لديها حكومات دكتاتورية.**
- تراوحت درجات 24 بلداً التي تم تقييمها، والتي تعتمد على عوائد النفط والغاز على متوسط 26 من مائة على مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2010.
- بلغ متوسط درجات البلدان المعتمدة على المعونات وعددها 32 دولة 30 من 100 على مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2010، وهو ما يشير إلى تراجع بنسبة 14 نقطة عن البلدان غير المعتمدة على المعونات الخارجية.
- حصلت 21 دولة مصنفة باعتبارها "دكتاتورية" على مؤشر الديمقراطية، على متوسط درجة 17 من 100 على مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2010، وفي حين حصلت 14 دولة تعتبر "ديمقراطيات كاملة" على متوسط درجات 72 درجة.
- هناك أيضاً بعض المؤشرات المتعلقة بالموقع الجغرافي: حيث تميل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية إلى المزيد من الشفافية، في حين تقل الشفافية في الشرق الأوسط وأفريقيا، وتحل بقية مناطق العالم المنطقة المتوسطة على المؤشر.
- **وبالرغم من وجود هذه المؤشرات الجغرافية، إلا أن هناك عدد من الاستثناءات الملحوظة والنتائج التي تدعو للدهشة مما يوضح أن أي دولة يمكنها تحقيق الشفافية والمسائلة إذا ما أخذت حكومتها هذا الأمر كأولوية.**
- من الاستثناءات الملحوظة لتلك المؤشرات الجغرافية: جنوب أفريقيا، والتي تقدمت على كل البلدان الأخرى، والهند وسريلانكا وأوكرانيا التي تعد بلداناً منخفضة الدخل نسبياً، ولكنها تحقق أداءً جيداً نسبياً؛ وكولومبيا، والمكسيك، وإندونيسيا، والتي حققت درجات لعام 2010 أعلى بمقدار الضعف من بلدان أخرى تعتمد على عوائد النفط والغاز.
- وقد سجلت أفغانستان المتحولة حديثاً إلى الديمقراطية 21 نقطة أعلى من العراق المتحول حديثاً إلى الديمقراطية.
- أصبحت الصين من كبار المانحين للمساعدات الأجنبية، ولكنها هي نفسها من أقل البلدان شفافية في العالم حيث سجلت 13 نقطة من 100.
- تعد كل من المملكة العربية السعودية وماليزيا من البلدان مرتفعة الدخل بشكل نسبي، إلا أن المملكة العربية السعودية حصلت على 1 فقط، في حين حصلت ماليزيا على 39.
- رفعت كل من جمهورية قبرغيزستان، وليبيريا، واليمن درجاتها بشكل كبير من خلال نشر تقارير الموازنة على مواقعها الإلكترونية وهي تلك التقارير التي كانت تعدها من قبل ولكنها كانت تقدمها للاستخدام الداخلي فقط أو للمانحين.